الأمم المتحدة E/CN.3/2024/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 شباط/فبراير – 1 آذار/مارس 2024

البند 3 (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية والريفية

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 325/2023 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته والبت فيه.

* E/CN.3/2024/1.

23-22694 (A) 080124 120124

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية، وعما اتخذته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من إجراءات وما بذلته من جهود في هذا المجال منذ تقريرها السابق المقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين في عام 2022.

2 - وينقسم هذا التقرير إلى خمسة فروع رئيسية. وفي الفرع الثاني، تقدم المنظمة معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجيتها لتحديث الإحصاءات، ولا سيما فيما يتعلق بوضع إطار متكامل للإدارة وضمان الجودة للإحصاءات والبيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية، وإنشاء مستودع مركزي للبيانات الإحصائية ومنصة لنشر البيانات لإحصاءات المنظمة. أما الفرع الثالث، فيتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ البرامج الرئيسية لتنمية القدرات في مجالي الإحصاءات الزراعية والريفية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تندرج تحت إشراف المنظمة. وفي الفرع الرابع، تقدم المنظمة موجزا للتوصيات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية، وتتناول آثارها على اللجنة. ويتضمن الفرع الخامس وصفا للإنجازات الرئيسية ومجالات العمل الجديدة المقترحة لفريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية، وفي الفرع السادس، تقدم المنظمة موجزا تجميعيا لتوصيات لجانها الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية التي تعقد اجتماعاتها كل سنتين.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لتحديث الإحصاءات

3 - في الدورة الحادية والخمسين للجنة، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أعضاء اللجنة باستراتيجيتها لتحديث إحصاءات المنظمة. وتستند الاستراتيجية إلى مدخلات من الشعب التقنية التابعة للمنظمة وإلى تقييم مستقل لعملها في مجال الإحصاءات. ويتماشى المحتوى الأساسي للاستراتيجية تماما مع خريطة الطريق على نطاق المنظومة من أجل الابتكار في بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها، واستراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، والإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031[1]. وهي مفصلة عبر أربعة مجالات عمل شاملة ذات أولوية، اثنان منها هما: (أ) تحقيق التكامل والتحسين في إدارة بيانات المنظمة وإحصاءاتها؛ (ب) تحسين جودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم الأعمال المتعلقة بالبيانات والإحصاءات. وترد أدناه معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين المجالين ذوي الأولوية.

(1) انظر www.fao.org/strategic-framework/en.

ألف - وضع إطار متكامل لإدارة وضمان جودة الإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية

4 - أعربت اللجنة، في دورتها الثالثة والخمسين، عن تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمة في تنفيذ هيكل إداري متكامل للبيانات والإحصاءات، وشجعتها على وضع إطار متكامل لضمان جودة الإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتمشيا مع الأساليب والمعايير الدولية الموصى بها أصلا (E/2022/24-E/CN.3/2022/41، المقرر 122/53، الفقرتان (ب) و (ج)).

5 - ومنذ تقديم تقريرها السابق إلى اللجنة، اعتمدت المنظمة إطارا جديدا لضمان جودة الإحصاءات والبيانات ونشرته. ويستند الإطار الجديد إلى إطار ضمان جودة الإحصاءات الأول الذي صدر في عام 2014، والذي حددت فيه المنظمة 14 مبدأ والممارسات الفضلى ذات الصلة لتوجيه وإدارة الجودة على مستوى مخرجاتها الإحصائية وعملياتها وبيئتها المؤسسية.

6 - ويجسد الإطار الجديد حقيقة أن العديد من الممارسات الفضلى الموصى بها في إطار عام 2014 وآليات ضمان الجودة الجديدة قد تم دمجها بالفعل في ثقافة ضمان الجودة المؤسسية للمنظمة وتوحيدها في المعايير الإحصائية والسياسات وآليات الإدارة.

7 - وتم أيضا توسيع نطاق الإطار الجديد ليشمل استخدام مصادر البيانات غير التقليدية في إنتاج إحصاءات المنظمة، وكذلك الشواغل المتعلقة بالبيانات المتصلة بالحق في الخصوصية وحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية. ومن بين المراجع الأخرى التي أخذت في الاعتبار الإطار المقترح لجودة البيانات الضخمة لفرقة العمل المعنية بجودة البيانات الضخمة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والممارسات الموصى بها بشأن استخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، وسياسات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، يتضمن الإطار الجديد مبدأ جديدا بشأن مصادر البيانات المناسبة والجديرة بالثقة وطرائق تنفيذ رئيسية جديدة (أشير إليها سابقا باسم الممارسات الفضلى) في المبادئ المتعلقة بالتعاون مع مقدمي البيانات، وحماية البيانات والسرية الإحصائية، وإمكانية الوصول والوضوح، والدقة والموثوقية.

8 - وأعقب اعتماد الإطار الجديد من جانب فريق تنسيق البيانات التابع للمنظمة، وهو أعلى هيئة لإدارة وتنسيق البيانات والإحصاءات في المنظمة، في الربع الثالث من عام 2023، وضع معيار جديد للمنظمة بشأن اقتناء واستخدام مصادر البيانات غير الإحصائية، بما في ذلك البيانات الضخمة، للأغراض الإحصائية، ومن المقرر إصداره في عام 2024. ويهدف هذا المعيار إلى تحسين إدارة جودة الإحصاءات التي تنتجها المنظمة باستخدام مصادر البيانات غير التقليدية والمخاطر المرتبطة بها. واستعرضت المنظمة أيضا معاييرها للبيانات الوصفية المرجعية لقواعد البيانات الإحصائية المستندة إلى تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية[2] لضمان إبلاغ المستخدمين على نحو كاف باستخدام البيانات غير التقليدية في إحصاءات المنظمة. وأخيرا، تم تحديث الأداة المؤسسية المستخدمة لقياس جودة بيانات وإحصاءات المنظمة والإبلاغ عنها لتعكس التوصيات وطرائق التنفيذ التي تم الترويج لها في هذه الوثائق الرئيسية

(2) انظر www.fao.org/3/cb9292en/cb9292en.pdf.

لضمان الجودة. وفي الربع الرابع من عام 2023، تم تقييم ما يقرب من 100 من العمليات الإحصائية وقواعد البيانات ونظم المعلومات للمنظمة باستخدام هذه الأداة، وستكون نتائج العملية بمثابة أساس للإبلاغ عن جودة بيانات وإحصاءات المنظمة، وتحديد مجالات التحسين، ومواصلة تعزيز الإدارة المتكاملة الشاملة لبيانات المنظمة وإحصاءاتها.

باء - استحداث مستودع للبيانات الإحصائية ومنصة مركزية للنشر

9 - في سياق استراتيجيتها لتحديث الإحصاءات، أطلقت المنظمة في عام 2022 مشروعا لتحديث النظام الإحصائي للمنظمة وتحقيق التكامل فيه، بدعم من صندوق مخصص للنفقات الرأسمالية للمنظمة. ويتألف المشروع مما يلي: (أ) تحسين نظامها الداخلي لإنتاج البيانات (المشار إليه باسم نظام العمل الإحصائي)؛ (ب) إنشاء مستودع متكامل للبيانات الإحصائية مع منصة مركزية للنشر كواجهة أمامية مرئية للمستخدمين النهائيين، والتي أطلق عليها اسم متصفح بيانات المنظمة[3].

10 - وتتمثل الأهداف العامة لمستودع البيانات الإحصائية ومتصفح بيانات المنظمة فيما يلي: (أ) الاستجابة لطلبات المستخدمين النهائيين والمقيّمين لجعل البيانات الإحصائية للمنظمة أيسر منالا ومتسقة وقابلة للتشغيل البيني والمقارنة؛ (ب) دمج البيانات المستمدة من مصادر متباينة في مصدر مركزي فعال من حيث التكلفة، وخفض تكاليف تعهد منصات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات المتعددة في نهاية المطاف؛ (ج) توسيع نطاق نشر المنظمة للبيانات الإحصائية، مما يخدم عددا متزايدا من مستخدمي البيانات ويوفر المزيد من الخدمات والقنوات لتلبية طلبات جمهور أكبر.

11 - وتغطي المرحلة الأولى والحالية من المشروع (2022-2024) ترحيل بيانات المنظمة المنشورة حاليا من خلال بوابتها لبيانات أهداف التنمية المستدامة، وقاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (FAOSTAT) وبرامجياتها للسلاسل الزمنية الإحصائية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (FishStat). وكمعلم أول، تم الإعلان عن متصفح بيانات المنظمة في 15 أيلول/سبتمبر 2023 مع سلسلة البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الـ 21 تحت إشراف المنظمة، والتي تم نشرها أيضا في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة وقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

12 - ومتصفح بيانات المنظمة هو حاليا نسخة تجريبية، لأنه لا يزال قيد التطوير. وخلال المرحلة الحالية، ستضاف البيانات تدريجيا، من خلال إدراج إحصاءات المنظمة الحالية بشأن الأغذية والزراعة والتغذية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المنشورة من خلال قاعدة بيانات FAOSTAT وبرامجيات FishStat. وتهدف المراحل اللاحقة من المشروع إلى دمج أصول بيانات المنظمة الأخرى ذات الصلة المنشورة من خلال منصات إحصائية ومنصات نشر بيانات أخرى، مثل النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (AQUASTAT)، ونظام المعلومات المتعلقة بتنوع الحيوانات الداجنة (DAD-IS)، والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر حول الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (WIEWS). وستستمر المنصات المختلفة في العمل بالتوازي إلى حين الانتهاء من المشروع. وسيسمح ذلك للمستخدمين بتقديم تعليقاتهم والتعود على متصفح بيانات المنظمة الجديد قبل أن يتم إيقاف بعض منصات المنظمة الحالية بشكل دائم.

(3) انظر https://dataexplorer.fao.org/.

13 - ويدعم نشر مستودع البيانات الإحصائية ومتصفح بيانات المنظمة الجهود التي تبذلها المنظمة لتنسيق وتوحيد بياناتها وبياناتها الوصفية امتثالا لإطارها لضمان جودة البيانات الإحصائية. وتؤدي هذه الأدوات الجديدة وظيفة في تنفيذ ودعم وضع معايير وتعاريف وتصنيفات إحصائية مؤسسية، إضافة إلى مبادئ توجيهية منهجية لمواءمة الإجراءات التي تنفذها مختلف العمليات الإحصائية، وكل ذلك بهدف تحقيق نظام أكثر تكاملا للبيانات والإحصاءات.

14 - وعمل المشروع على تسخير معايير المبادرة المتفق عليها دوليا لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية ونماذج وأدوات المعلومات ذات الصلة لإدخال أوجه كفاءة إضافية في طرق أداء العمل في المنظمة. واستُخدمت المبادرة لتوحيد تبادل البيانات والبيانات الوصفية ونشرها، بهدف تحسين نوعية الإحصاءات التي تنشرها المنظمة، امتثالا لإطارها الجديد لضمان جودة الإحصاءات والبيانات.

15 - أما بالنسبة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، فقد اختارت المنظمة منصة مفتوحة المصدر وقابلة للتطوير، وهي dotStatSuite. وهي منصة أصلية لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية، وتسترشد استراتيجية تطويرها بجماعة التعاون في مجال نظم المعلومات الإحصائية[4] وفقا للخطط التي تحددها أولويات الجماعة. وتستخدم المنظمة أيضا الأداة الأصلية للمبادرة، وهي أداة إدارة البيانات الوصفية والبيانات، لإنشاء وإدارة البيانات الوصفية الهيكلية وإعداد البيانات المتوافقة مع المبادرة. وهذه أداة مجانية مفتوحة المصدر أصدرها المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء (ISTAT).

16 - وسيوفر مستودع البيانات الإحصائية موقعا مركزيا داخليا لإحصاءات المنظمة يلبي متطلبات تنوع منتجات وخدمات البيانات الإحصائية للمنظمة. وبوصفه مصدرا للبيانات، سيكون قادرا على تغذية الواجهات البينية الحديثة وسجل المبادرة، وسيتضمن خصائص وظيفية للعرض البصري للبيانات من أجل تحسين تجربة المستخدمين النهائيين. وعلى سبيل المثال، تغذي بيانات أهداف التنمية المستدامة المنشورة حاليا على متصفح بيانات المنظمة مجموعة من العروض البصرية التفاعلية، التي تم إنشاؤها باستخدام برنامج Tableau، والتي تتوفر في بوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة.

17 - كما سيفتح مستودع البيانات الإحصائية ومتصفح بيانات المنظمة قنوات وخدمات جديدة لتبادل البيانات مع المنظمات الإحصائية الوطنية والدولية، وسيتيحا نشر البيانات والمفاهيم والتصنيفات المنظمة القابلة للتشغيل البيني والتي يمكن جمعها من خلال واجهات برمجة التطبيقات، وفقا لمبادئ إمكانية العثور وإمكانية الوصول وقابلية التشغيل البيني وإعادة الاستخدام (مبادئ "FAIR") للمستخدمين على الصعيد العالمي، ووكالات الأمم المتحدة، وبوابة البيانات العالمية للأمم المتحدة، وقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - معلومات مستكملة عن تنفيذ أنشطة تنمية القدرات

18 - لا يزال العالم يعاني من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكان التعافي بطيئا، وأعاقه ظهور نزاعات مسلحة جديدة وأزمة المناخ المتصاعدة. ويشكل عام 2023 نقطة المنتصف في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد شهد هذا العام موجة من التقارير التي دقت جرس الإنذار بشأن

(4) انظر https://siscc.org/who-we-are/.

المأزق الحالي المحيط بالخطة والمبادرات التي تحاول "إنقاذ" أهداف التنمية المستدامة. وضمن هذا المشهد، شددت المنظمة في مبادرتها الشديدة التأثير بشأن تحويل النظم الغذائية، المقدمة في 17 أيلول/سبتمبر 2023، على أهمية البيانات كمحفز لتحويل نظم الأغذية الزراعية. وساعدت مبادرة أخرى شديدة التأثير، بشأن قوة البيانات، على تسليط الضوء على الآثار المضاعفة للاستثمار في البيانات، حيث أظهر تحليل أجرته مؤخرا الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة أن كل دولار يُستثمر في نظم البيانات يحقق فوائد قدرها 32 دولارا في المتوسط. وبالمثل، جددت الدول التزامها، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد يومي 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، بزيادة توافر البيانات المتعلقة بالأهداف وسد فجوات البيانات ذات الصلة على جميع المستويات، وزيادة التمويل المخصص للبيانات والإحصاءات، وتعزيز دعم بناء قدرات البلدان النامية.

19 - ونتيجة لذلك، قادت المنظمة على مدى العامين الماضيين عددا من المبادرات الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتسهم هذه الأنشطة في تحسين قاعدة المعلومات التي تتخذ على أساسها قرارات السياسة العامة. كما تتجسد في ارتفاع جودة البيانات التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى المنظمة وتتاح من خلال مجموعات البيانات المنسقة التي تنشرها المنظمة. وتجري تنمية القدرات في مجال إحصاءات الأغذية والزراعة في أربعة مجالات رئيسية، لا سيما من خلال مبادرة "50 بحلول عام 2030"؛ والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛ والدعم المقدم إلى البلدان بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة؛ والبرنامج العالمي للتعداد الزراعي. ويتم بيان هذه المجالات في الأقسام الفرعية التالية.

ألف - مبادرة "50 بحلول عام 2030"

20 - أطلقت مبادرة "50 بحلول عام 2030"[5] في أيلول/سبتمبر 2018 خلال المناسبة الجانبية المعنونة "البيانات للقضاء على الجوع" التي عقدت على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وبدأ العمل في تموز/يوليه 2019. وتهدف المبادرة إلى تمكين ودعم 50 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2030 من إنشاء نظم بيانات زراعية وطنية قوية من شأنها أن تولد بيانات استقصاءات زراعية عالية الجودة وحسنة التوقيت لإثراء السياسات، وتعزيز قدرة البلدان على إنتاج البيانات وتحليلها واستخدامها لأغراض صنع القرار في القطاع الزراعي. وتكتسي المبادرة أهمية استراتيجية في زيادة كمية البيانات المتاحة لأصحاب المصلحة للإبلاغ عن الإحصاءات الزراعية وتحسين نوعية هذه البيانات، وكذلك في معالجة الفجوات الحالية في البيانات المتعلقة بالسياسات الوطنية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2-3-1 و 2-3-2 و 2-4-1 و 5-أ-1.

21 - ويستند الأساس الرئيسي لمبادرة "50 بحلول عام 2030" إلى تنفيذ نظام للاستقصاءات الزراعية المتكاملة القائمة على المزارع التي تستخدم المنهجية التي وضعتها المنظمة من خلال برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة (AGRISurvey). ويمكن للبلدان تنفيذ البرنامج النموذجي على مدى دورة مدتها 10 سنوات، مع خيار إدراج عنصر للأسر المعيشية الريفية استنادا إلى برنامج البنك الدولي للاستقصاء الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية الريفية. وتشرف منظمة الأغذية والزراعة على تنفيذ هذا العنصر

(5) انظر www.50x2030.org/.

لإنتاج البيانات وتكفل إقامة روابط مع مبادرات أخرى لبناء القدرات، مثل الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية والبرنامج العالمي للتعداد الزراعي (انظر الفرعين ثالثا-باء وثالثا-دال).

22 - وتركز الجهود التكميلية على بناء قدرات صناع القرار ودوافعهم في مجال تعزيز استخدام بيانات الاستقصاءات التي تم جمعها من خلال المبادرة، وذلك ابتغاء تحقيق هدف عام هو زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف. ويقود هذا العنصر، الذي يركز على استخدام البيانات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

23 - وإلى جانب برامج الاستقصاء، تعطي المبادرة الأولوية للبحوث المنهجية ذات الأهمية الحاسمة للاستقصاءات الزراعية والريفية. ويقود البنك الدولي هذا العنصر، حيث يضع حلولا منهجية من أجل التنفيذ الفعال لنظم استقصاءات الوحدات النموذجية.

24 - وقُدّرت التكلفة الإجمالية للمبادرة، التي تتقاسمها البلدان الشريكة والجهات المانحة والشركاء المنفذون المتعددو الأطراف والقطاع الخاص، بمبلغ يتراوح بين 500 مليون دولار و 700 مليون دولار. وتخصص استراتيجية تمويل مقسمة إلى نسبتي 70 في المائة و 30 في المائة ما نسبته 70 في المائة من التمويل للبلدان الشريكة من خلال موارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي لأغراض إنتاج البيانات، بينما تمول الجهات المانحة والمنظمات الخيرية نسبة الـ 30 في المائة المتبقية من أجل التمكين من تقديم المساعدة التقنية التي تشتد الحاجة إليها لإنتاج البيانات واستخدامها وتعزيز الزراعة المستنيرة بالأدلة. وفي الآونة الأخيرة، جرت تعبئة 200 مليون دولار من التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية للمشاركة في تمويل أنشطة جمع البيانات ذات الصلة على المستوى القطري.

25 - كما أقيمت منذ بداية التنفيذ شراكات هامة لتغطية الجزء المتعلق بالمساعدة التقنية. وفي عام 2023، عمل فريق إدارة البرنامج على تجديد التزامات ثلاثة مانحين أوليين لمدة إضافية تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات. وعلى مدى السنتين الماضيتين، حقق الشركاء المنفذون النواتج الهامة التالية بالتعاون مع البلدان الشريكة:

(أ) فيما يتعلق بإنتاج البيانات وجمعها، نشطت المبادرة في 10 بلدان (إثيوبيا وأرمينيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجورجيا والسنغال وكمبوديا وملاوي ونيبال ونيجيريا)، حيث أنجزت 25 جولة استقصاء. وتستطيع عدة بلدان الآن حساب المؤشرات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة وإصدار مجموعات البيانات الجزئية. وبدأت الأعمال التحضيرية أيضا في 18 بلدا جديدا في عام 2023 (إندونيسيا وأنغولا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي وكوت ديفوار وليبريا ومالي ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق والنيجر)؛

(ب) فيما يتعلق باستخدام البيانات، تلقت أربعة بلدان (إثيوبيا وأوغندا وجورجيا وكمبوديا) الدعم من خلال تدريب محدد على المفاهيم الإحصائية وتحليل البيانات وعلى كتابة موجزات السياسات ومن خلال حلقات عمل بشأن التوعية بالبيانات. وتم إنجاز العديد من تقييمات استخدام البيانات في عام 2023، وتم دعم 66 باحثا محليا من خلال مسابقات المنح البحثية.

26 - وفي إطار هذه المبادرة، استمر تطوير المنافع العامة العالمية، مما أسهم في تحسين أدوات وآليات الاستقصاء من خلال ركائزها الثلاث: آليات وأدوات الاستقصاء (انحياز الاستدعاء في مصايد الأسماك، والاستقصاءات المختلطة، ونظام لإدارة الاستقصاءات)؛ ومنهجية الاستقصاء (إدماج نموذج لمقياس تمكين

المرأة في النظم الإحصائية الوطنية)؛ وأدوات جديدة لقياس مساحة الأراضي، وخسائر المحاصيل بعد الحصاد، وتكامل البيانات (بيانات التدريب على التقديرات الساتلية وبروتوكولات الإسناد الجغرافي).

27 - وفي عام 2023، تم توسيع شراكات المبادرة لتصل إلى ما مجموعه 29 دولة. وفي عام 2024، تتمثل الأهداف في توسيع البرنامج ليشمل المزيد من البلدان، بغية تقديم دعم ثابت في تطوير النظم الإحصائية الزراعية الوطنية. وهناك أيضا خطط لتعزيز الشراكات مع المانحين الحاليين وتكثيف الجهود للوصول إلى مانحين جدد من أجل تعزيز تعبئة الموارد.

باء - الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

28 - وُضعت الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية[6] في عام 2009 كمخطط لمبادرة منسقة وطويلة الأجل لمعالجة التدهور في النظم الإحصائية الزراعية في العديد من البلدان النامية خلال تلك الفترة. وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه الاستراتيجية خلال دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام 2010. وقد صُممت كعملية طويلة الأجل تنفذ على ثلاث مراحل على مدى 15 عاما لتوفير إطار للنظم الإحصائية الوطنية والدولية من شأنه أن يمكن البلدان النامية من إنتاج البيانات اللازمة للقرن الحادي والعشرين.

29 - وأثر تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية (2012-2018) بشكل كبير على النظم الإحصائية الزراعية للعديد من البلدان النامية وأظهر قدرتها على تلبية احتياجات الخطط الدولية والإقليمية الناشئة.

30 - وتستند خطة العمل العالمية الثانية، التي تغطي الفترة من عام 2020 إلى عام 2025 والتي أقرتها اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى الإنجازات الناجحة للمرحلة الأولى والدروس المستفادة منها. والهدف من ذلك هو تعزيز الاستثمار في منهجيات جديدة، مع الشروع في الوقت نفسه في تقديم المساعدة التقنية ورعاية جيل جديد من الإحصائيين الزراعيين. وسيترجم ذلك إلى تعزيز القدرات وزيادة القدرة على إنتاج البيانات ونشرها على الصعيد الوطني.

31 - ويتم تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية، وهي خطة العمل لأفريقيا للفترة 2021-2024، من قبل ثلاثة شركاء: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. ويجري تنسيق هذه المرحلة من قبل مكتب عالمي تستضيفه شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما. وتركز المرحلة الثانية على التدريب والمساعدة التقنية على الصعيد الوطني. والهدف من ذلك هو تعزيز الاستخدام العملي للبيانات لكل من احتياجات الإبلاغ عن المساءلة واحتياجات السياسات الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف، أُخذت الدروس التالية المستفادة من المرحلة الأولى في الاعتبار:

(أ) تبسيط الإدارة وتكليف المنظمة بدور أكثر بروزا لتقديم المساعدة التقنية المباشرة على المستوى القطري من أجل زيادة الكفاءة؛

(6) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط التالي: www.fao.org/in-action/global-strategy-agricultural-statistics/en.

(ب) اعتماد نهج يقسم أنشطة الاستراتيجية إلى وحدات لجعل مشاركة المانحين أكثر جدوى وتكييف مسؤوليات الشركاء على نحو أفضل بناء على مزاياهم النسبية؛

(ج) تقليص التركيز الجغرافي لتحديد أولويات استخدام النواتج على المستوى الوطني وتعزيز استدامة القدرات المطورة؛

(د) ربط دعم استخدام البيانات بحالات استخدام معينة (على سبيل المثال، استعراضات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا كل سنتين، والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والتعاون مع الشركاء الرئيسيين في حالات الاستخدام هذه؛

(هـ) تعزيز تولي زمام العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال أنشطة تنمية القدرات.

32 - ولتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في جمع البيانات، تم استهداف خمس مسائل رئيسية في إطار خطة العمل لأفريقيا للفترة 2021-2024، في 25 بلدا أفريقيا. وهذه البلدان مؤهلة للمشاركة في مبادرة "50 بحلول عام 2030" (انظر الفرع ثالثا - ألف)، وتسهم الاستراتيجية في بناء القدرات المطلوبة بشأن المسائل الخمس التالية:

(أ) تصميم الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية على الصعيد القطري وإقرارها من جانب السلطات الوطنية؛

(ب) تجهيز الوحدات الإحصائية الزراعية بسياسات الموارد البشرية التي تمكنها من استقدام وتطوير واستبقاء القوى العاملة الماهرة التي تحتاج إليها لأداء مهامها ومهاراتها القيادية والاتصالية؛

(ج) تقديم المنح الدراسية للإحصائيين الزراعيين الشباب على مستوى الماجستير، وعملهم في النظام الإحصائي الوطني لبلدانهم بمجرد الانتهاء من تدريبهم. وينبغي تزويد موظفي الوكالات الوطنية بالمعارف والمهارات النظرية في مجال الإحصاءات الزراعية، بغية زيادة الكتلة الحرجة من الإحصائيين الزراعيين، وهو أمر يعتريه النقص؛

(د) استعداد البلدان للمشاركة بسرعة في إدارة الدراسات الاستقصائية الزراعية من خلال تقديم المساعدة التقنية المحددة الهدف بشأن المواضيع ذات الصلة؛

(هـ) استعداد البلدان المؤهلة للانضمام إلى مبادرة "50 بحلول عام 2030" لاكتساب القدرات التقنية المحورية لمعالجة البيانات وتحليلها ونشرها وفقا لأفضل المعايير وفهم المعلومات من خلال إنتاج مؤشرات الأداء (المؤشرات الوطنية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا).

33 - ومنذ بداية المشروع، حقق الشركاء المنفذون نواتج هامة بالتعاون مع البلدان الشريكة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 50 منحة دراسية للإحصائيين الشباب ونظمت دورتين لتدريب المدربين على منهجيات الإحصاءات الزراعية. ونظمت الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين دورات تدريبية ناجحة لكبار المديرين والمديرين من المستوى المتوسط بشأن سياسات الموارد البشرية وبشأن تعزيز مهارات القيادة والاتصال في الوكالات الإحصائية، إضافة إلى دورات تدريبية بشأن تحديد الثغرات في البيانات وتيسير تخطيط البيانات في عملية تصميم الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية باستخدام أداة تخطيط البيانات المتقدمة (ADAPT).

34 - وقدمت المنظمة التدريب والمساعدة التقنية لإعداد خطط استراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية في سبعة بلدان. وقدمت المنظمة إلى جميع البلدان الأفريقية المستفيدة البالغ عددها 25 بلدا المساعدة التقنية القطرية بشأن استخدام أساليب فعالة من حيث التكلفة، وأطر أخذ العينات الرئيسية، ومعالجة البيانات وتحليلها، ونشر البيانات، وتجميع المؤشرات الوطنية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والكشوف بالأغذية المتاحة، وفقا لاحتياجاتها ذات الأولوية.

35 - وفي عام 2024، ستهدف المرحلة الثانية من الاستراتيجية إلى توسيع نطاق التدريب وتبادل المعلومات على المستوى الإقليمي، مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، وعلى المستوى القاري، مع معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء (STATAFRIC)، على التوالي. وهناك أيضا خطط لتعزيز الشراكات مع المانحين الحاليين والوصول إلى مانحين جدد لتعزيز تعبئة الموارد الرامية إلى مواصلة البرنامج وتوسيع نطاقه المحتمل ليشمل مناطق جغرافية أخرى.

جيم - دعم البلدان في تقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

36 - على مدى العامين الماضيين، واصلت المنظمة تقديم الدعم للبلدان فيما يتعلق بالإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 21 مؤشرا المندرجة تحت إشرافها. وعلى الرغم من أن البرنامجين الرئيسيين لتنمية القدرات الإحصائية الوارد وصفهما في الفرعين ثالثا-ألف وثالثا-باء يركزان على مجموعة فرعية صغيرة من تلك المؤشرات البالغ عددها 21 مؤشرا، فإن المنظمة تقوم في الوقت نفسه بتنفيذ مبادرة شاملة بشأن تحسين البيانات القطرية لرصد الإنجازات المتصلة بالأهداف وتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسات. ويمارس البرنامج نشاطه منذ عام 2019، ومن المتوقع أن يكون تاريخ إغلاقه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتمثلت أهدافه رئيسية في توفير أساليب وإرشادات وأدوات إضافية لمساعدة البلدان في إنتاج البيانات الأساسية حول المؤشرات المندرجة تحت إشراف المنظمة. وتطوير قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن جمع وحوسبة البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات؛ وتطوير قدرات المؤسسات الوطنية على تحسين نشر البيانات المتعلقة بالأهداف وتبادلها واستخدامها في تحليل السياسات وصياغتها.

37 - وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت المنظمة تقديم الدعم للبلدان في جهودها المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، مع التركيز بشكل خاص على المؤشرات ذات التغطية القطرية المنخفضة نسبيا. وتحقيقا لهذه الغاية، توفر المنظمة تدريبا شاملا ومساعدة تقنية، بغية تمكين الخبراء القطريين من جمع المؤشرات وتصنيفها والإبلاغ عنها ببراعة. ففي الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، قدم دعم لتنمية القدرات إلى ثلاثة بلدان أفريقية وبلدين من آسيا الوسطى في إنتاج بيانات عن مؤشرات الأهداف 2-3-1 و 2-3-2 (إنتاجية ودخل صغار المنتجين) و 5-أ-1 (حيازة المرأة للأراضي)، وتلقت أربعة بلدان في مناطق مختلفة مساعدة تقنية في تجميع البيانات المتعلقة بالمؤشر 2-4-1 (الزراعة المستدامة). وشارك ما مجموعه 12 بلدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في حلقة عمل تدريبية غطت جميع المؤشرات الأربعة "القائمة على الدراسات الاستقصائية الزراعية" (2-3-1 و 2-3-2 و 2-4-1 و 5-أ-1). كما قدمت مساعدة تقنية محددة الهدف بشأن المؤشر 5-أ-1 (الحقوق في الأراضي الزراعية) إلى سبعة بلدان في أفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا. وقدمت المنظمة كذلك تدريبا إلى 14 بلدا عربيا بشأن المؤشر 2-أ-1 (المصروفات الحكومية في الزراعة)، في حين قدمت دورات تدريبية بشأن المؤشرين 6-4-1 و 6-4-2 (كفاءة استخدام المياه والإجهاد المائي) إلى 6 بلدان أفريقية و 15 بلدا عربيا و 13 بلدا

من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بالمؤشر 5-أ-2 (حماية حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي)، قدمت المنظمة الدعم التقني إلى 9 بلدان ونظمت دورات تدريبية لـ 7 بلدان في آسيا الوسطى و 21 بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بالمؤشر 12-3-1 (أ) (خسائر الأغذية) – وهو مؤشر معقد بشكل خاص يتطلب قياس خسائر الأغذية على طول المراحل الرئيسية لسلسلة القيمة – استعانت المنظمة بدعم الخبراء الاستشاريين الوطنيين في أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية، وبلد واحد في أفريقيا، وبلدان في آسيا، لقيادة جهود المساعدة التقنية.

38 - وكجزء من جهودها الشاملة لتنمية القدرات الإحصائية، تواصل المنظمة ريادتها في المنهجيات التعليمية المبتكرة وحلول تقديم الخدمات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ العدد التراكمي للمتعلمين المسجلين في دورات التعلم الإلكتروني البالغ عددها 16 دورة التي تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المندرجة تحت إشراف المنظمة (متاحة بـ 47 لغة) 475 36 متعلما. ومن بين هؤلاء، حصل 536 3 متعلما على شارات رقمية تؤكد أنهم أكملوا التدريب بنجاح. وبالإضافة إلى أكاديمية التعلم الإلكتروني التابعة للمنظمة، تحتل أيضا مجموعة دورات التعلم الإلكتروني للمنظمة بشأن هذه المؤشرات مكانة بارزة في عدد من المنصات الخارجية، مثل منصة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: التعلم (UN SDG: Learn)، التي يستضيفها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ ومجموعة الأدوات المتعلقة برصد الأهداف والإبلاغ عنها الخاصة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي تستضيفها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛ وأكاديمية أهداف التنمية المستدامة التي تستضيفها شبكة حلول التنمية المستدامة.

39 - وبدعم من هذه المصفوفات الواسعة من مبادرات تنمية القدرات الإحصائية التكميلية، استمر متوسط معدل الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المندرجة تحت إشراف المنظمة في الارتفاع منذ التقرير السابق الذي قدمته المنظمة إلى اللجنة، حيث ارتفع من 42 في المائة في عام 2019 إلى 53,7 في المائة في عام 2021، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 62,5 في المائة في عام 2023. وللمرة الأولى، في عام 2023، تمكنت البلدان من تقديم تقارير عن أكثر مما متوسطه ثلاثة أخماس المؤشرات البالغ عددها 21 مؤشرا المندرجة تحت إشراف المنظمة.

40 - وفي العامين الماضيين، استثمرت المنظمة في مجالين رئيسيين إضافيين من مجالات الدعم المنهجي لرصد أهداف التنمية المستدامة، ألا وهما: وضع مبادئ توجيهية لتصنيف البيانات وتطوير طريقة لتقييم التقدم الإحصائي للأهداف والغايات. وفيما يتعلق بالمجال الأول، دعمت المنظمة تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن تصنيف البيانات للمؤشرات المندرجة تحت إشرافها، التي وضعتها في عام 2021 وأبلغت عنها لأول مرة في تقريرها السابق المقدم إلى اللجنة. ونتيجة لذلك، بدأت في عام 2022 أنشطة تصنيف البيانات بشأن المؤشر 2-1-2 (انعدام الأمن الغذائي) في بلدين، وأُعدت مجموعة من المواد التدريبية بشأن تصنيف البيانات وتقدير المناطق الصغيرة للمؤشرات استنادا إلى بيانات الاستقصاء، بما في ذلك وحدة بشأن المؤشر 2-1-2. وقد استخدمت هذه المواد التدريبية لتقديم دورتي تدريب افتراضيتين لتدريب موظفين وطنيين من ستة بلدان في آسيا وأفريقيا على طرق التقدير المباشر وغير المباشر للمؤشرات استنادا إلى بيانات الدراسات الاستقصائية.

41 - وفي مجال تقييم التقدم الإحصائي، اضطلعت المنظمة بدور نشط في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالرسم البياني للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن هذه الجهود تركزت حتى

الآن على وضع أساليب للتقييم الإحصائي للتقدم المحرز على مستوى فرادى المؤشرات، بدلا من التركيز على مستوى الأهداف والغايات. وعلى الرغم من أن مختلف المنظمات قد اقترحت نهجا مختلفة، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة حلول التنمية المستدامة، فإن هذه النهج قد تكون محدودة النطاق فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية أو بتغطية المؤشرات والغايات المعتمدة عالميا.

42 - ولسد هذه الفجوة، طورت المنظمة في عام 2023 طريقة جديدة لإجراء تقييم على مستوى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها[7]. ومع بلوغ منتصف مدة خطة عام 2030 في عام 2023، وبالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى إجراء تقييم أكثر دقة للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف مع اقتراب خط النهاية، تدعو المنظمة الأوساط الإحصائية الدولية إلى النظر في دمج هذه الطريقة في الرسم البياني للتقدم المحرز، وبالتالي في التقارير المرحلية العالمية والوطنية.

دال - البرنامج العالمي للتعداد الزراعي

43 - لا يزال البرنامج العالمي للتعداد الزراعي أحد البرامج الرئيسية لتنمية القدرات الإحصائية في المنظمة. ويهدف البرنامج إلى توفير المبادئ التوجيهية والتدريب والمساعدة على الصعيد القطري لتعزيز معارف الموظفين الوطنيين المسؤولين عن تخطيط وإجراء التعدادات الزراعية ومهاراتهم التقنية، وبالتالي دعم إنتاج ونشر واستخدام بيانات قابلة للمقارنة دوليا بشأن المتغيرات التي تحدد هيكل الزراعة.

44 - ومنذ تقريرها السابق المقدم إلى اللجنة، دأبت المنظمة على رصد واستعراض وتوثيق التعدادات الزراعية التي أجريت في إطار جولة التعداد الحالية لعام 2020 (2016-2025) بشكل استباقي. ويشمل هذا العمل إعداد استعراضات للبيانات الوصفية وجداول تتضمن النتائج الرئيسية، وجمع تقارير التعدادات وموادها. وتنشر هذه الوثائق بانتظام على الموقع الشبكي للمنظمة لكي تطلع عليها البلدان[8].

45 - وواصلت المنظمة أيضا تقديم المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتنفيذ التعدادات الزراعية، من خلال مشاريع وطلبات مخصصة. وقدمت المنظمة المساعدة التقنية عبر الإنترنت وفي الموقع إلى ما متوسطه 78 بلدا سنويا في كل من عامي 2022 و 2023. واضطلع بأنشطة في بلدان مختلفة في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومن المتوقع أن يجري نحو 150 بلدا وإقليما تعدادا زراعيا خلال جولة تعداد عام 2020، مقارنة بالرقم القياسي الذي تحقق في جولة عام 2010، وهو 127 تعدادا.

46 - وفي عام 2022، أطلقت المنظمة نطاقا جديدا في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، تنشر من خلاله البيانات الزراعية الهيكلية التي جُمعت من جولات التعداد الثلاث السابقة المكتملة (للأعوام 1990 و 2000 و 2010). وكانت بعض البيانات، مثل عدد الحيازات الزراعية وحجمها، متاحة على مدى سلاسل زمنية أطول، بدءا من جولة تعداد عام 1930. وإلى جانب عدد الحيازات وحجمها، يتضمن النطاق الجديد بيانات عن جملة أمور منها نوع جنس الحائز، وحيازة الأراضي، والوضع القانوني للحائز، والعمالة الزراعية. ويهدف هذا النطاق إلى توفير نقطة خدمات موحدة للبيانات الزراعية الهيكلية.

(7) انظر www.fao.org/3/cc7088en/online/cc7088en.html#/annex.

(8) انظر www.fao.org/world-census-agriculture/wcarounds/wca2020/countries2020/en/.

47 - وأخيرا، تستعرض المنظمة كل 10 سنوات تجارب البلدان والدروس المستفادة بشأن التعدادات الزراعية. وتنشر نتائج هذه العملية وتوزع بوصفها مبادئ توجيهية منقحة بشأن التعدادات الزراعية وتشمل منهجيات تعداد محسنة. وتقوم المنظمة حاليا بإعداد مبادئ توجيهية لجولة التعداد الحادية عشرة، أي تعداد عام 2030، التي ستغطي الفترة 2026-2035.

48 - ويستند إعداد المبادئ التوجيهية لتعداد عام 2030 إلى استعراض تجارب البلدان في إطار جولة عام 2020، إضافة إلى المشاورات المكثفة بين الشعب التقنية للمنظمة والبلدان الأعضاء. وتسمح هذه الاستعراضات والمشاورات بالتعرف على الاتجاهات والمتطلبات الجديدة والناشئة، التي توجه بدورها الاستعدادات لجولة تعداد عام 2030. وفي حين أن إعداد المبادئ التوجيهية لا يزال جاريا، فإن النهج الذي سيتبع يستلزم إيلاء الاعتبار الواجب للمواضيع الناشئة التي تؤثر على الزراعة العالمية، مثل تغير المناخ واستخدام التكنولوجيات والابتكارات الجديدة.

49 - وفي الوقت نفسه، سيواصل البرنامج القيام بدور رئيسي في جمع الإحصاءات الزراعية الهيكلية وتوفير خط أساس وإطار للدراسات الاستقصائية الزراعية الأخرى. وتوفر التعدادات أطرا للمتغيرات التي تُجمع بتواتر عال، مثل الإنتاج الزراعي أو الأسعار؛ وللمتغيرات التي تُجمع بتواتر متوسط، مثل العمالة الزراعية أو طرق الإنتاج؛ وللاستقصاءات بين التعدادات بشأن المتغيرات الهيكلية. وستولي المنظمة، لدى استعراضها لجولة تعداد عام 2030، اهتماما خاصا لتحديد وإثبات أهمية واتساق أهداف جمع البيانات.

50 - وقد استكملت بالفعل مذكرة مفاهيمية وجدول محتويات وخطة عمل، ويجري حاليا إجراء مشاورة داخلية ومشاورة مع البلدان والخبراء وإعداد المسودة الأولى وستكتمل في الفترة بين مطلع ومنتصف عام 2024. وسيتم إعداد مسودة ثانية في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر 2024، على أساس التعليقات الواردة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سيعقد اجتماع دولي لاستعراض الخبراء، يشارك فيه فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية (انظر الفقرة 81)، لمناقشة المسودة الثانية. وعقب ذلك الاجتماع، ستعد مسودة ثالثة لتكون جاهزة لكي تعتمدها اللجنة في دورتها السادسة والخمسين التي ستعقد في أوائل عام 2025. وسيتم بعد ذلك وضع الصيغة النهائية للنسخة الإنكليزية من الوثيقة، مع التحرير والتنضيد المناسبين، ونشرها بحلول أواخر عام 2025. وسيتبع ذلك ترجمتها إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الأخرى وعقد حلقات عمل بشأن النشر الإقليمي للمبادئ التوجيهية الجديدة، ابتداء من عام 2026.

رابعا - التوصيات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية وآثارها على اللجنة الإحصائية

51 - لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنبر الدولي والحكومي الدولي الشامل الأول لجميع أصحاب المصلحة للعمل معا من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وتقدم اللجنة في نهاية المطاف تقاريرها إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الإحصائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واعتمدت لجنة الأمن

الغذائي العالمي، في دورتها السادسة والأربعين، برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2020-2023[9]. وتضمن البرنامج مسار عمل بشأن أدوات جمع البيانات وتحليلها اعترافا بالدور المركزي الذي تؤديه البيانات ذات الصلة والمفصلة وحسنة التوقيت في تعزيز عملية إيجابية لوضع السياسات القائمة على الأدلة من أجل القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخها الممتد على مدى 50 عاما التي تدرج فيها اللجنة بيانات في برنامج عملها.

52 - وكان الهدف الرئيسي من مسار العمل بشأن أدوات جمع البيانات وتحليلها هو وضع توصيات قابلة للتنفيذ من شأنها تعزيز قدرة البلدان على جمع وتحليل واستخدام البيانات الجيدة، من أجل تحسين عملية صنع القرار الحاسمة بشأن سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

53 - وكنتيجة للدورة العامة الحادية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أقرت البلدان الأعضاء توصياتها السياساتية بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية لتحسين عملية صنع القرار دعما للإعمال المطرد للحق في الحصول على غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري[10]. وكانت التوصيات نتيجة لعملية متعددة السنوات وشاملة، استرشدت بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة بعنوان "أدوات جمع البيانات وتحليلها من أجل الأمن الغذائي والتغذية: نحو تعزيز عملية صنع القرار الفعالة والشاملة للجميع والمستنيرة بالأدلة". وتمثل وثيقة التوصيات السياساتية الناتجة عن ذلك دعوة للعمل تستهدف مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، بهدف تعزيز نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية من أجل تحسين عملية صنع القرار، والتي يمكن للجنة وأعضائها أن يلعبوا دورا حاسما فيها.

54 - أولا، هناك تحد رئيسي اعترفت به لجنة الأمن الغذائي العالمي في توصياتها السياساتية يتعلق بالحاجة إلى نظرة أكثر انتظاما للبيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، التي غالبا ما تكون غير موحدة بل مجزأة في مختلف الوكالات الدولية والقطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة. ولذلك، تشجع اللجنة في توصياتها التعاون بين الأطراف بشأن تنسيق وتبادل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، لتحسين نوعيتها وفائدتها. وعلى وجه الخصوص، تشجع الحكومات والمنظمات الدولية وهيئاتها الإقليمية على النظر في الحاجة إلى معالجة الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية كنطاق جديد محتمل داخل اللجنة الإحصائية (التوصية 4 (ب)). وتشجع المنظمات الدولية أيضا على تقديم التوجيه إلى البلدان، وتحديد مجموعة دنيا من البيانات الأساسية عن الأمن الغذائي والتغذية، مع المنهجيات والمؤشرات الموصى بها لكل منها، لمساعدة البلدان على تحديد الأولويات عند جمع هذه البيانات (التوصية 2 (د)).

55 - وتدعو اللجنة أيضا في توصياتها البلدان والمنظمات الدولية إلى العمل معا لإيجاد حلول للقيود التي تعوق إنتاج واستخدام البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، عن طريق بناء القدرات وزيادة الوعي، وكذلك عن طريق سد فجوات البيانات من أجل توجيه العمل المسؤول بشكل فعال وإثراء عملية صنع السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات حسنة التوقيت والمفصلة تفصيلا كافيا بشأن قدرة الناس على إنتاج الأغذية والحصول عليها، وعن استهلاك الأغذية والمغذيات، وعن الحالة التغذوية، مع الاعتراف بأهمية

(9) لجنة الأمن الغذائي العالمي، الوثيقة CFS 2019/46/7.

(10) انظر www.fao.org/cfs/workingspace/workstreams/data-workstream/en/.

حماية الخصوصية. وبهذا المعنى، تؤثر أنواع مختلفة من الثغرات على الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية: (أ) الثغرات الخاصة بمجالات محددة، مثل الثغرات المتعلقة بالبيانات عن النظم الغذائية وجودة النظم الغذائية؛ (ب) الثغرات الجغرافية، نظرا لوجود مناطق كاملة من العالم يكون فيها توافر البيانات وإمكانية الحصول عليها محدودين للغاية؛ (ج) الثغرات الخاصة بمجموعات محددة، مثل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر أو البيانات المتعلقة بصغار منتجي الأغذية. ويمكن للجنة وأعضائها، في إطار العمل المضطلع به بشأن مجال البيانات الجديد المقترح بشأن الأمن الغذائي والتغذية، أن يعملوا معا لتحديد الحلول لسد هذه الثغرات.

56 - وتشدد لجنة الأمن الغذائي العالمي أيضا على الحاجة إلى التخفيف من القيود المالية التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، والتي تمنعها من الاستثمار في البيانات. وتدعو اللجنة، في توصيتها 2، إلى زيادة وإدامة الاستثمار في البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، مع تحقيق الاستفادة المثلى و/أو إعادة تخصيص الموارد الحالية، من أجل تحسين عملية صنع القرار. ولذلك ينبغي للحكومات أن تسعى جاهدة إلى وضع خطط وطنية لتحديد أولويات جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، من أجل إدماجها في استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات، إن وجدت، وأن تحسن نظم البيانات الوطنية القائمة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتصل بها إلى المستوى الأمثل (التوصية 2 (ب)). والحكومات مدعوة، إلى جانب الجهات المانحة الدولية والمنظمات الدولية، إلى تنسيق وزيادة الاستثمارات الرامية إلى التغلب على الثغرات في البيانات.

57 - وأخيرا، تتناول التوصيات هدف القيام، بطريقة مثمرة، بتحديد أطر إدارية لمختلف أنواع البيانات، بغية تعزيز نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية المتسقة والموثوقة على الصعيدين القطري والعالمي. وبهذا المعنى، تشجع الحكومات على إدراج البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في نظم البيانات الإحصائية الوطنية وغيرها من نظم البيانات ذات الصلة لتعزيز إدارة البيانات الوطنية على نطاق أوسع بطريقة تتسق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتسترشد بالمناقشات الدولية المتعددة الأطراف الناشئة بشأن أطر إدارة البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الخيرية على تبادل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والتحليلات ذات الصلة من أجل الصالح العام مع الحكومات والمؤسسات العامة، وكذلك فيما بينها، لأغراض السياسات والبحوث، مع احترام السرية وخصوصية البيانات واستكشاف آليات لجعل بياناتها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية متاحة على نحو أسرع وعلى نطاق أوسع، ومع العمل على ضمان الحماية المناسبة للبيانات.

58 - ويمثل إقرار تلك التوصيات معلما هاما في تعزيز المناقشة بشأن بيانات الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الدولي، وزيادة الوعي وتشجيع زيادة استخدام هذه البيانات في السياسات الرامية إلى القضاء على الجوع، وفي تمكين الإحصائيين من تحسين التعاون وتطوير رؤية منهجية لإنتاج البيانات، وبالتالي التغلب على التجزؤ لصالح نظم بيانات أكثر اتساقا. وتدعم المنظمة هذه التوصيات، وبصفتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز النظم الغذائية الصحية للجميع، فإنها ملتزمة تماما بتنفيذها. وفي أعقاب النداء الذي وجهته لجنة الأمن الغذائي العالمي، تهيب المنظمة باللجنة وأعضائها أن يحذوا حذوها وأن يتخذوا إجراءات جماعية لدعم تنفيذها.

59 - وتحقيقا لهذه الغاية، وتمشيا مع تأييد البلدان الأعضاء للتوصية السياساتية 4 (ب) الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، تقترح المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة

الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، الإنشاء الفوري لمجال إحصائي عن الأمن الغذائي والتغذية تحت رعاية اللجنة، بهدف مزدوج يتمثل في تحفيز اهتمام أكبر وأكثر تركيزا على هذه المسألة وتحسين تنسيق الجهود والإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات، على النحو المبين في التوصيات السياساتية. وفيما يتعلق بالمجال الجديد، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف أن تقدم تقارير مشتركة إلى اللجنة كل سنتين أو حسب الاقتضاء. ويقترح أيضا إسناد دور خاص إلى فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية في تنفيذ توصية اللجنة 2 (د) (انظر الفقرة 80).

خامسا - تقرير عن أعمال فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية

60 - وافقت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، على اختصاصات فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية وبرنامج عملها للفترة 2020-2023 (E/2020/24-E/CN.3/2020/37، المقرَّر 111/51، الفقرة (هـ)). وفي الدورة الثالثة والخمسين للجنة، قدم فريق الخبراء، برئاسة المكسيك، تقريرا لأول مرة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي ركز على المواضيع الثلاثة التالية: (أ) تحسين أساليب قياس الأمن الغذائي واستهلاك الأغذية؛ (ب) الأطر الوطنية لضمان جودة الإحصاءات الزراعية؛ (ج) استخدام بيانات رصد الأرض في الإحصاءات الزراعية. ومع اقتراب برنامج العمل للفترة 2020-2023 من نهايته، يركز فريق الخبراء في تقريره لعام 2024 على النواتج الرئيسية للفريق وإنجازاته منذ الدورة الثالثة والخمسين للجنة وعلى مجالات العمل المقترحة للفترة 2024-2027.

ألف - تحسين أساليب قياس الأمن الغذائي واستهلاك الأغذية

61 - كان الناتج النهائي لبرنامج عمل فريق الخبراء للفترة 2020-2023، الذي وضع تحت رعاية فرقة عمل مخصصة تابعة للجنة معنية بقياس الأمن الغذائي واستهلاك الأغذية، برئاسة مكتب الإحصاء المركزي النرويجي، هو إصدار مبادئ توجيهية بشأن تجهيز بيانات استهلاك الأغذية من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها للبلدان التي تجمع البيانات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن جمع البيانات الغذائية باستخدام استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها، التي أقرتها اللجنة الإحصائية، وقدمت كوثيقة معلومات أساسية لهذا التقرير[11]. وقد أعد المبادئ التوجيهية فريق من الخبراء في إحصاءات الأمن الغذائي والاستهلاك من مكتب الإحصاء المركزي النرويجي والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وجماعة المحيط الهادئ، مع عدة جولات من المشاورات مع مجموعة كبيرة من الخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية.

62 - وتتضمن المبادئ التوجيهية وصفا لكيفية معالجة البيانات المجمعة من خلال وحدات استهلاك الأغذية في استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها. وهي تستند إلى المبادئ التوجيهية الواردة في المنشور المعنون: جمع البيانات الغذائية في *استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها: مبادئ*

(11) ستتاح الوثائق الأساسية على الرابط التالي: https://unstats.un.org/UNSDWebsite/statcom/55.

توجيهية للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، التي أقرتها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين (E/2018/24-E/CN.3/2018/37، المقرر 112/49، الفقرة (هـ)).

63 - ولدى مختلف مستخدمي بيانات استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها أولويات مختلفة في معالجة تلك البيانات. وعندما يعالج المستخدمون البيانات بشكل مستقل عن بعضهم البعض، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج غير متسقة، على الرغم من إنشاء البيانات من نفس الاستقصاء. والقيام بذلك هو أيضا غير فعال ومكلف. ولذلك فإن القصد من المبادئ التوجيهية هو تزويد البلدان بأساليب موحدة لاتباعها عند إعداد بياناتها المتعلقة بالأغذية بحيث تكون متاحة بسهولة كمدخلات للحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلك، وتحليل الفقر والأمن الغذائي. واستندت فرقة العمل في وضع المبادئ التوجيهية إلى المواد المنشورة وغير المنشورة، وعرضت الخطوات الرئيسية للعملية، من البيانات الخام كما تم جمعها، إلى توزيع الكميات (مثل الغرامات) والسعرات الحرارية والقيمة النقدية لجميع الأغذية المستهلكة.

64 - وتمت مناقشة النسخة الأولى من المبادئ التوجيهية في حلقة عمل عقدت في روما في تشرين الأول/أكتوبر 2022 مع أعضاء فرقة العمل وبلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وعقب حلقة العمل، تمت صياغة نسخة جديدة من المبادئ التوجيهية وتعميمها على فريق الخبراء للتعليق عليها في تموز/يوليه 2023. ثم عممت نسخة منقحة من المبادئ التوجيهية، بما في ذلك التعليقات الواردة من خبراء اللجنة، على المكاتب الإحصائية في 206 من البلدان والأقاليم المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل. وطلب إلى المكاتب الإحصائية الوطنية أن تقدم تعليقاتها وأن تملأ استبيانا على الإنترنت، بغية جمع مدخلات إضافية بشأن المعلومات المجمعة في الدراسة الاستقصائية وبشأن الفائدة المحتملة للمبادئ التوجيهية.

65 - ومن بين المكاتب الإحصائية الوطنية الـ 70 التي ملأت الاستبيان، أرسل 24 مكتبا تعليقات إلى أمانة فريق الخبراء. ومن بين الدول التي ردت، أقرت 16 دولة بأنها أحاطت علما بالمبادئ التوجيهية، ولكنها لم تقدم أي تعليقات جوهرية. وأدرجت التعليقات التي وردت خلال المشاورة العالمية في الوثيقة حسب الاقتضاء. ويرد كوثيقة معلومات أساسية لهذا التقرير موجز للردود الواردة خلال المشاورة والطريقة التي عولجت بها التعليقات على المبادئ التوجيهية في الوثيقة الختامية. ويسعى فريق الخبراء إلى الحصول على موافقة اللجنة على المبادئ التوجيهية ويدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تشجيع تنفيذها من أجل تحسين جودة الإحصاءات المنتجة باستخدام بيانات استهلاك الأغذية المستمدة من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها، وقابليتها للمقارنة.

باء - استخدام بيانات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية

66 - تقوم فرقة العمل المشتركة المعنية ببيانات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية، التي أنشئت تحت مظلة كل من فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية ولجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية، بدعم البلدان من خلال توفير الأساليب والأدوات والتدريب في مجال استخدام بيانات رصد الأرض لتقدير المساحة المزروعة وغلة المحاصيل وإنتاج خرائط مواضيعية للمحاصيل. وتقدم فرقة العمل المشتركة الخبرات والمشورة التقنية بشأن المكونات الرئيسية لبروتوكولات تحليل رصد الأرض، مثل: (أ) تحسين تصميم الاستقصاء الميداني في الموقع إلى المستوى الأمثل؛ (ب) المعالجة المسبقة الفعالة للصور الساتلية؛ (ج) استخراج السمات الطيفية الظاهرية؛ (د) استخدام خوارزميات تصنيف مختلفة؛ (هـ) التحقق من صحة

النتائج. كما تقوم فرقة العمل المشتركة بتطوير حلول للتقاسم الفعال لبيانات وأدوات رصد الأرض وتطوير مناهج التدريب في مجال رصد الأرض وتطبيقات التدريب باستخدام مصادر بيانات مجانية ومفتوحة.

67 - وفي عامي 2022 و 2023، واصلت فرقة العمل المشتركة عملها بشأن سلسلة من حالات الاستخدام الرئيسية، من خلال التعاون مع البلدان لتحسين تصميم الاستقصاءات الميدانية وبروتوكولات الإسناد الجغرافي للبيانات، بهدف زيادة دقة خرائط أنواع المحاصيل التي تم تطويرها باستخدام البيانات في الموقع. ففي السنغال ومالي، على سبيل المثال، جرى اختبار البروتوكولات التجريبية، أو يجري اختبارها، من أجل تقديم توصيات بشأن كيفية جمع البيانات في الموقع على النحو الأمثل، وتحسين نوعية خرائط أنواع المحاصيل، واستخراج البيانات المتعلقة بالمساحات المزروعة وغلة المحاصيل.

68 - وفي رواندا، نُفذ مشروع تجريبي، بالتعاون مع فريق من برنامج الأرض الرقمية لأفريقيا وفريق من شركة "الكوكب"، لإنتاج خريطة شاملة لحدود حقول المحاصيل على المستوى الوطني. وفي إكوادور والكاميرون، جرى تجريب إدماج بيانات رصد الأرض مع نمذجة نمو المحاصيل القائمة على العمليات من أجل التنبؤ بغلة المحاصيل. ويحاكي نموذج المحاصيل المعتمد، وهو نهج النظم إزاء استدامة استخدام الأراضي (SALUS)، الذي طورته جامعة ولاية ميشيغان، الاستجابة اليومية لنمو المحاصيل لعوامل التربة والمناخ والإدارة. وقد تم تدريب النموذج باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لغلة المحاصيل التي قدمتها البلدان على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، إضافة إلى البيانات الجغرافية المكانية، بما في ذلك التربة، والتضاريس، ومؤشر الفرق الطبيعي للنباتات، ودرجة حرارة التربة اليومية، والإشعاع الشمسي، وهطول الأمطار. وتألفت النتائج من خرائط غلة وطنية خاصة بالمحاصيل (على سبيل المثال، الأرز والذرة في إكوادور) بدقة 10 م. وفي كلا الحالتين، كانت غلة المحاصيل المتوقعة دقيقة جدا مقارنة بالتقارير الرسمية والتقييمات التي أجراها النظراء الوطنيون.

69 - وفي المكسيك، يستخدم المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا مكعب البيانات الداخلي الخاص به، والذي يحتوي على بيانات جاهزة للتحليل من مستشعرات لاندسات وسنتينل، مع خوارزميات التعلم الآلي، لرسم خرائط للأراضي الزراعية في جميع أنحاء البلد (المعروفة باسم الحدود الزراعية)، باستخدام مجموعات بيانات تدريبية مختلفة. وتم تنفيذ أحدث عملية في عام 2022، بالتزامن مع تنفيذ التعداد الزراعي لعام 2022. وسوف تستخدم نواتج التعداد الجديد للتحقق من صحة نتائج تقديرات الحدود الزراعية المنتجة باستخدام بيانات رصد الأرض وزيادة تحسينها.

70 - وفيما يتعلق بجهود التوعية وتنمية القدرات، شاركت فرقة العمل المشتركة في حلقة دراسية حول رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية مع المكتب الوطني للإحصاء في الصين، وكذلك في المؤتمر الدولي التاسع المعني بالإحصاءات الزراعية، حيث عرضت الإنجازات الرئيسية في مجال التدريب وتبادل البيانات وتطبيقات رصد الأرض في مختلف البلدان.

71 - ودعما للمراكز الإقليمية التابعة للجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية، شاركت فرقة العمل المشتركة في الاجتماعات الاستشارية للمركز الإقليمي البرازيلي من أجل تعزيز تنظيم المركز ووظائفه. وشاركت أيضا في الاجتماع الافتتاحي مع المركز الإقليمي في الصين وساهمت في حلقة دراسية شبكية بشأن تطبيقات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية. وسيشارك أعضاء فرقة العمل المشتركة أيضا كأعضاء في لجنة الخبراء الدولية المعنية بالاستشعار عن بعد

لأغراض الإحصاءات الزراعية، التي أنشئت لتقديم المشورة إلى المركز العالمي للبيانات الضخمة في الصين وبناء أوجه التآزر بشأن الأنشطة ذات الصلة.

جيم - وضع أطر وطنية لضمان جودة الإحصاءات الزراعية

72 - منذ أحدث تقرير قدمه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية إلى اللجنة، انتهى خبراء فرقة العمل التابعة لفريق الخبراء والمعنية بوضع أطر وطنية لضمان جودة الإحصاءات الزراعية من وضع وتجريب ودعم أطر تهدف إلى المساعدة في تقييم جودة ثلاثة مجالات فرعية للإحصاءات الزراعية، وهي: (أ) إحصاءات المحاصيل والإنتاج الحيواني؛ (ب) إحصاءات أسعار منتجي السلع الزراعية الأساسية؛ (ج) إحصاءات عن الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة.

73 - وقد وضعت الأطر على أساس فكرة أن تقييم جودة إحصاءات الأغذية والزراعة يتطلب أدوات مصممة خصيصا تكون أكثر فعالية وقدرة على تحديد نقاط القوة والضعف، مقارنة بالمعايير العامة لجودة البيانات. وهي تتألف من قوائم مرجعية لنوعية التقييم الذاتي لمجالات محددة، مع ما يقابلها من مواد داعمة لتيسير عملية التقييم الذاتي والإبلاغ عن الجودة.

74 - وقد استُلهم العمل من إطار ضمان جودة البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي وطبعة عام 2019 من إطار الأمم المتحدة الوطني لضمان الجودة. وعلى وجه الخصوص، تشترك القوائم المرجعية المقترحة للتقييم الذاتي في نفس هيكل الإطار، باستثناء المستويات المتعلقة بإدارة النظام الإحصائي الوطني بأكمله (المستوى ألف من الإطار) وإدارة البيئة المؤسسية داخل كل وكالة إحصائية وطنية (المستوى باء). ويركز قسم القائمة المرجعية المتعلق بعملية إنتاج الإحصاءات (المستوى جيم) على المراحل الرئيسية اللازمة للحصول على الإحصاءات في المجال الفرعي قيد النظر، وذلك باستخدام النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية (الإصدار 5,1) كمرجع عام. ويتم تقييم الامتثال للمنهجيات السليمة من حيث تنفيذ المعايير والأدلة الدولية المعترف بها، والتي وضعتها أو روجت لها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

75 - وصُممت قوائم التقييم الذاتي المرجعية بحيث يقوم بجمعها الموظف أو الموظفون المسؤولون عن الشعبة التي تنتج الإحصاءات المستهدفة. وهي تشمل أسئلة إعلامية وتقييمية. ويمكن بعد ذلك تسجيل الدرجات للردود على أسئلة التقييم[12] ودمجها للحصول على مقاييس الجودة حسب مستويات الإطار الوطني لضمان الجودة، والمراحل الرئيسية لعملية إنتاج الإحصاءات، وأبعاد الجودة.

76 - ويمكن بعد ذلك إنتاج تقارير الجودة، مع تلخيص النتائج وفقا لمقياس تصنيف من أربع نقاط[13] ونقاط القوة والضعف وإجراءات التحسين المقترحة لمعالجة نقاط الضعف الرئيسية.

(12) على سبيل المثال، عند الاقتضاء، تحصل الممارسات التي يتم تنفيذها بالكامل على درجة 1؛ وتحصل تلك التي تم تنفيذها جزئيا على درجة 0,5؛ وتلك التي لم يتم تنفيذها تحصل على درجة 0.

(13) يتم تعيين مقياس التصنيف المكون من أربع نقاط على النحو التالي: يحصل متوسط الدرجات الأكبر من 0,80 على درجة "م - الممارسة مطبقة"، مما يشير إلى أن الممارسات الحالية تلبي عموما أفضل الممارسات و/أو المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا دون أي نقص كبير؛ ويحصل متوسط الدرجات الأكبر من 0,50 ولكن أقل من أو يساوي 0,80 على درجة "م أ - الممارسة مطبقة إلى حد كبير"، مما يشير إلى بعض الانحرافات الطفيفة عن أفضل الممارسات و/أو المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا؛ ويحصل متوسط الدرجات الأكبر من أو يساوي 0,20 ولكن أقل من أو يساوي 0,50 على درجة "غ م إ - الممارسة غير مطبقة إلى حد كبير"، مما يشير إلى انحرافات كبيرة عن أفضل الممارسات و/أو المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا، الأمر الذي سيتطلب التنفيذ العاجل لإجراءات التحسين؛ ويحصل متوسط الدرجات الأقل من 0,20 على درجة "غ م - الممارسة غير مطبقة"، مما يشير إلى عدم استيفاء أفضل الممارسات و/أو المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا.

77 - وقد وضعت جميع الأدوات والإجراءات بتوجيه من خبراء المنظمة، وبمساهمة نشطة من أعضاء فرقة العمل. وأجريت سلسلة من الدراسات التجريبية لاختبار مختلف القوائم المرجعية وإجراءات التنفيذ.

78 - وتمثل القوائم المرجعية المقترحة للتقييم الذاتي حلا وسطا جيدا لتقييم الامتثال لكل من المبادئ والمعايير العامة للجودة والمبادئ التوجيهية للإحصاءات الخاصة بمجالات محددة. وهي نقطة انطلاق ممتازة لتحسين العناصر الرئيسية لعملية الإنتاج الإحصائي الوطني في مجال فرعي معين أو كمرجع عام في تصميم العملية الإحصائية نفسها من جديد. كما أنها توفر مرجعا صالحا للعمل المقبل الرامي إلى وضع قوائم مرجعية في المجالات الفرعية الأخرى للإحصاءات الزراعية التي لم تتم تغطيتها بعد.

دال - وضع برنامج عمل فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية للفترة 2024-2027

79 - في وقت كتابة هذا التقرير، كان فريق الخبراء يضع برنامج عمله للفترة 2024-2027. ويستكشف أعضاء الفريق إمكانية التركيز على ثلاثة مجالات عمل هي: (أ) إحصاءات الأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) جولة عام 2030 للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي؛ (ج) بيانات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية ورصد أثر الكوارث والحد منها، إلى جانب لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية.

80 - وسيركز مجال العمل الأول، المتعلق بإحصاءات الأمن الغذائي والتغذية، على تنفيذ بعض توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الواردة في الفرع الرابع. وستتمثل النواتج الرئيسية لفرقة العمل فيما يلي: (أ) اقتراح تعريف متفق عليه على الصعيد المتعدد الأطراف لبيانات الأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) وضع مجموعة دنيا من البيانات الأساسية عن الأمن الغذائي والتغذية، مع الإشارة إلى المنهجيات والمؤشرات الموصى بها؛ (ج) وضع إرشادات لمساعدة البلدان على تحديد أولويات جمع البيانات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية.

81 - ويمكن أن يركز مجال العمل المقترح الثاني على جولة عام 2030 من البرنامج العالمي للتعداد الزراعي. ويمكن لفرقة عمل مكرسة تابعة لفريق الخبراء أن تدعم وضع المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن جولة تعداد عام 2030، التي ستعتمدها اللجنة في دورتها السادسة والخمسين (انظر الفرع ثالثا-دال).

82 - وأخيرا، يقترح فريق الخبراء مواصلة عمله بشأن استخدام بيانات رصد الأرض لأغراض الإحصاءات الزراعية، بالتعاون مع لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية. وتناقش فرقة العمل المشتركة إمكانية بحث طرائق وأدوات من أجل ما يلي: (أ) الاستخدام المتكامل للصور الرادارية والساتلية البصرية لإنتاج خرائط لأنواع المحاصيل وغلة المحاصيل ورصد آثار الكوارث والحد منها؛ (ب) استخدام الطائرات المسيرة لجمع البيانات في الموقع؛ (ج) تعزيز تحليل السلاسل الزمنية للصور الساتلية من أجل تطوير مكعبات بيانات الصور الساتلية على الصعيدين القطري والعالمي؛ (د) استخدام إطار حماية البيانات وتبادلها بالنسبة للبيانات في الموقع. وتهدف فرقة العمل المشتركة أيضا إلى جعل البيانات والأدوات والمعلومات المستمدة من برنامج عملها السابق في متناول المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية. وأخيرا، يقترح الفريق المساهمة في تحسين مناهج التدريب في مجال رصد الأرض.

سادسا - تقرير عن اللجان الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعنية بالإحصاءات الزراعية

ألف - الفريق العامل المعني بالإحصاءات الزراعية وإحصاءات الثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

83 - عقدت الدورة الحادية والثلاثون للفريق العامل المعني بالإحصاءات الزراعية وإحصاءات الثروة الحيوانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الدول الأمريكية للتربية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة في الفترة من 28 إلى 30 آذار/مارس 2023، في شكل مختلط، واستضاف الدورة المعهد الوطني للإحصاء في شيلي. وجمع الحدث ما يقرب من 40 مشاركا، بما في ذلك مندوبون ومراقبون يمثلون 29 بلدا في جميع أنحاء المنطقة. ولم يكن الاجتماع مجرد اجتماع روتيني، بل كان منبرا قدمت فيه توصيات استراتيجية تهدف إلى تنشيط الفريق العامل وتعزيز التعاون مع المبادرات الإقليمية الأخرى.

84 - وتمثلت إحدى أهم التوصيات المقدمة في تغيير الاسم الحالي للفريق العامل إلى هيئة الإحصاءات الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويهدف التغيير المقترح إلى مواءمة الفريق مع الهيئات المماثلة في أفريقيا (هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية) وآسيا (هيئة الإحصاءات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ). ومع تغيير الاسم، سعى الفرق أيضا إلى نقل الأهمية الاستراتيجية لتوصياته بشكل أفضل وتحديث قائمة المؤسسات المشاركة، مع الاعتراف بأن لجنة الدول الأمريكية للتربية لم تعد موجودة وأن منظمة الدول الأمريكية لم تعد تشارك في المبادرة.

85 - وتركز توصية حاسمة أخرى على إنشاء فريق عامل معني بالإحصاءات الزراعية في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وسيكون للفريق العامل الجديد المقترح مهمة محددة، ألا وهي: إجراء تقييم شامل لاستخدام تصاميم أخذ العينات المتعددة الأطر في الاستقصاءات الزراعية. وستستخدم نتائج التقييم عندئذ كأساس لوضع مشاريع وأدوات ومبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكلها موجهة نحو تعزيز قدرة المنطقة على إنشاء وتنفيذ وتعهد أطر المناطق للاستقصاءات الزراعية الوطنية.

86 - ولتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الفريق العامل والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، دعا الفريق أيضا إلى إنشاء آلية دائمة لتيسير تقديم تقارير منتظمة عن أنشطة الفريق إلى المؤتمر. ومن شأن ذلك أن يساعد على إتاحة فرص التآزر، والسماح بتأييد التوصيات من جانب رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية، وإبراز أهمية الإحصاءات الزراعية في السياق الأوسع للمؤتمر.

87 - واعترافا بالحاجة الملحة للدعم التقني والتدريب في المنطقة، قدم الفريق العامل توصيات لمشاركة المنظمة. وشملت توصياته عدة مجالات حيوية، بما في ذلك تعزيز السجلات الإدارية للإحصاءات الزراعية، وتحسين أساليب قياس خسائر الأغذية، والتجميع الشامل للكشوف بالأغذية المتاحة. ومن خلال معالجة هذه المجالات، ستسهم المنظمة في وضع سياسات زراعية أكثر دقة واستنارة في المنطقة.

88 - كما حث الفريق المنظمة على بدء سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية من أجل تعزيز تبادل المعلومات بانتظام بين البلدان. وستركز الحلقات الدراسية الشبكية على مواضيع بالغة الأهمية، مثل جمع

البيانات الجغرافية المكانية في الاستقصاءات الزراعية، وتنفيذ منهجية برنامج الاستقصاءات الزراعية المتكاملة، وإدماج مؤشرات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في الاستقصاءات الزراعية الوطنية واستراتيجيات تعبئة الموارد. والهدف من ذلك هو إنشاء منصة حيوية لتبادل المعارف فيما بين البلدان، وبالتالي تعزيز الممارسات الفضلى والنهج المبتكرة في مجال الإحصاءات الزراعية.

باء - هيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية

89 - كان من المقرر عقد الدورة الثامنة والعشرين لهيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية بالحضور الشخصي في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، في الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقُدمت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية، التي لم تكن متاحة وقت كتابة هذا التقرير، إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

سابعا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

90 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتحديث الإحصاءات؛**

(ب) **الإعراب عن آرائها بشأن التوصيات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية؛**

(ج) **الموافقة على إنشاء مجال جديد للبيانات المتعلقة بإحصاءات الأمن الغذائي والتغذية تحت رعاية اللجنة؛**

(د) **إقرار المبادئ التوجيهية المتعلقة بتجهيز البيانات الغذائية المستمدة من استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها؛**

(هـ) **الإعراب عن آرائها بشأن برنامج عمل فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الأمن الغذائي والزراعة والمناطق الريفية؛**

(و) **الإحاطة علما بالتوصيات التي صاغتها مؤخرا الهيئات الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية.**